

## القمة الخليجية في مسقط:

تطورات إيجابية  
في مسيرة التكامل

تتعد في العاصمة العمانية، مسقط، هذا الأسبوع قمة دول مجلس التعاون الخليجي وسط متغيرات وتطورات سياسية واقتصادية وأمنية، إقليمية ودولية مهمة، تتطلب قدرا كبيرا من اليقظة والتنسيق والتعاون بين دول المجلس لحماية أمنها ومصالحها وإبقاء هذه المنطقة بعيدة عن المخاطر.

■ كيف تنظرون للظروف والمعطيات الإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها على هذه القمة؟

■ وما الأولويات التي يرجح أن تشكل محاور الاهتمام والعمل الخليجي المشترك في المرحلة القادمة؟

■ وكيف يبدو المستقبل بالنسبة لدول مجلس التعاون على ضوء مؤشرات الوضع الإقليمي والدولي؟

إعداد: توفيق نصر الله - فؤاد نصر الله - سيد زايد - جنان صنين

بارك أوباما وتعتبر الأحلام العربية من وعود الإدارة الحالية في أنا بوليس، والحديث عن مؤتمر دولي للسلام في موسكو إبريل القادم، ويتوقع بن حلي مناقشة قادة التعاون لأزمات المنطقة في ظل التحديات الراهنة من منطلقات جادة ورؤية بعيدة عن الانفعال.

## الأمن والاقتصاد

ويوضح د. هشام الديوان بأن هناك بديهيات مسلم بها على الأقل حتى الآن أولها أن مجلس التعاون الخليجي أصدق وأفضل وأنجح تجربة عربية في مجال العمل المشترك وأطولها عمرا وأكثرها واقعية وإنجازا. ويضيف د. الديوان، وإذا كانت قمم قادة المجلس التي انعقدت حتى الآن مهمة بدون استثناء تتويجا وترجمة للظروف التي دفعت إلى قيام المجلس وإلى طبيعة الأحداث التي صادفتها المنطقة من حرب دموية عبثية طويلة الأمد وغزو غادر لإحدى دول المجلس الأمانة ومن ثم أحداث العراق وتطوراتها منذ عام ٢٠٠٣، فإن القمة المقبلة تواجه امتحانات أصعب بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، والمخاوف من تقليل الاعتماد الدولي على النفط في حال إن استمر الكساد في أسواق العالم، وانعكاسات ذلك على الصناعة، وأيضا من جراء المخاوف من أفول قريب لأهمية النفط وهو المورد الوحيد لغالب دول المنطقة، والذي يشكل عصب الحياة، لذلك فإن الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية صعبة وبالغة التعقيد والوضع الأمني في العراق والخليج لا يدعو إلى التفاؤل ولا إلى الطمأنينة.

ولا يعتقد د. الديوان أن هناك أولويات أهم من عاملي الاستقرار والاندماج الاقتصادي أمام القمة، فبدونها لن يمكن بالإمكان مواصلة التنمية، ولا استكمال عملية بناء المجتمع الخليجي بكل متطلباته، وهي مشاريع لا غنى عنها كالوحدة النقدية، والجواز الخليجي،

في هذا العام هناك الكثير من القضايا التي ستم مناقشتها من قبل رؤساء الدول الخليجية كما يقول أ.د. صدقة يحيى فاضل على الساحات المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية، فعلى الساحة الإقليمية سيتم مناقشة الوضع في العراق والوضع في فلسطين وما يعرف بالملف النووي الإيراني، وكذلك بقية قضايا المنطقة. وعلى الساحة العالمية سيتم وضع السياسات التي تتلاءم مع ما حصل من تغيرات في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الأزمة العالمية المعروفة. ويعتقد أ.د. صدقة فاضل بأن المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي سيعطي الأزمة المالية الأولوية في بحث السياسات الخليجية لمواجهة تداعيات هذه الأزمة حماية للاقتصاديات الخليجية.

ويؤكد د. وحيد حمزة هاشم بأن الظروف الإقليمية أو الدولية ما زالت في وضعها - وضع التحدي والمخاطر - خاصة الأوضاع الإقليمية، وإن كان هناك تحول قد يراه البعض إيجابيا في انتخاب الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما وما يأمه ويتوقعه البعض من وجود انفتاح إيجابي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي وأوضاع المنطقة، سواء أكان في شكل تحديات الإرهاب أو تنامي حدة الملف النووي الإيراني والأوضاع في العراق وأفغانستان والأوضاع في فلسطين ودارفور ما زالت عالقة تنتظر حولا يمكن أن تزيح الغيوم السوداء الداكنة في سماء المنطقة لذلك تأتي هذه القمة في مثل هذه الظروف لتواجه معضياتها وتحدياتها.

أما السفير أحمد بن حلي فقد أعرب عن أمله في نجاح القمة، متوقفاً صدوره قرارات عنها تلامس الواقع العربي والتحديات على المستويين الإقليمي والدولي خاصة فيما يتعلق بتفعيل مبادرة السلام العربية في عهد الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب

المشاركون  
في القضية

- د. سعد بن طفلة، وزير إعلام كويتي سابقا، أستاذ بجامعة الكويت.
- السفير أحمد بن حلي، الأمين العام المساعد بالجامعة العربية للشؤون السياسية.
- أ.د. صدقة يحيى فاضل، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبدالعزيز وعضو مجلس الشورى.
- المنظر حسام زكي، المتحدث باسم الخارجية المصرية.
- السيد ياسين، الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- د. وحيد عبدالمجيد، نائب رئيس تحرير الأهرام.
- د. وحيد حمزة هاشم، أستاذ العلوم السياسية المشارك بجامعة الملك عبدالعزيز.
- د. أيمن صالح فاضل، أستاذ الاقتصاد جامعة الملك عبدالعزيز.
- د. عايد المناع، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت ومستشار جمعية الصحفيين الكويتيين.
- السفير محمد صبيح، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين.
- د. سيدالله الشريف، كاتب وأكاديمي كويتي.
- د. هشام الديوان، مدير تحرير «النهار» الكويتية، إعلامي وباحث وأكاديمي ومحاضر في جامعات خليجية وبريطانية.
- ممدوح الوائلي، محلل اقتصادي.
- فهد الشقيران، باحث في مركز المسبار للدراسات والأبحاث في دبي.



أ.د. صدقة فاضل:  
هناك الكثير  
من القضايا  
السياسية  
والاقتصادية  
أمام رؤساء  
الدول الخليجية



د. وحيد هاشم:  
المستقبل  
سيكون ناجح  
لما يتمخض  
عنه الحاضر من  
قرارات وسياسات



د. هشام الديوان:  
أهم الأولويات  
الاستقرار  
والاندماج  
الاقتصادي

السفير  
محمد صبيح:  
مبادرة السلام  
العربية قدمت  
حلولاً واقعية  
لأكثر القضايا  
حساسية  
وخطورة



### إزالة المعوقات

أما السفير حسام زكي فيؤكد بدوره على أن القمة الخليجية سوف تركز على دعم الشعب الفلسطيني من أجل مواصلة نضاله المشروع باعتباره واجباً قومياً وتاريخياً وأخلاقياً تضطلع به العواصم العربية وتبذل في سبيله الغالي والرخيص من منظور الانتماء القومي الشامل والإيمان الذي لا يتزعزع لوحدة الحقوق العربية ووحدة السلام والأمن العربيين، ويأتي الدعم العربي للقمة الخليجية في ظل ظروف ومتغيرات خطيرة تشهدها المنطقة، وعلى أمل أن تكون فرصة للتباحث حول سبل تطوير آليات العمل في المجلس وتعزيز العمل الخليجي المشترك واعتماد المقترحات التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة الدوحة الأخيرة الخاصة بتسريع الأداء وإزالة المعوقات التي تعترض مسيرة مجلس التعاون، وصولاً للتكامل في جميع المجالات على رأسها مشروع الربط المالي ودراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكة حديد تربط دول المجلس، وتقرير متابعة قرارات المجلس الأعلى في مختلف المجالات، وتنفيذ متطلبات السوق المشتركة بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بمنح وسائل الإنتاج مطلق الحركة في التنقل بين الدول الأعضاء، وتعزيز فكرة المواطنة الخليجية في مسائل العمل والإقامة والتجارة.

### ملفات ساخنة

ويركز د. سعد بن طفلة كبقية المشاركين على الملف الاقتصادي قائلاً: هناك ملفات ساخنة على الساحة ولعل أهمها وأبرزها الملف المالي. حيث الأزمة المالية يجب أن تكون من أولويات المواضيع المطروحة خلال القمة المقبلة في سلطنة عمان ولا سيما أن العالم والمجتمع الدولي يقترب من بعضه البعض لمواجهة كافة التحديات، ونحن ما زلنا نتردد فيما يتعلق بالعملية الخليجية الموحدة، إذ حتى الآن قد تكون قوة تجارية أو

والسكك الحديدية، وتثبيت التعرفة الجمركية، وتطوير التجارة البينية، وتوحيد التشريعات والمصالح. فالعامل الاقتصادي هو العنصر الأهم من أجل البقاء لاعتماد كل ما ذكر عليه.

وعلى ذات السياق يقول د.أيمن صالح فاضل: نعلم أن التجارة الدولية بدأت تميل إلى التكتلات الاقتصادية لعلاج مشاكلها الداخلية، والآن يواجه العالم أزمة اقتصادية تصف ببلدان العالم ولا يمكن الخروج منها إلا من خلال عمل جماعي مشترك ما بين دول تربطها مصالح مشتركة وأهداف موحدة، ولذلك يعتبر هنا الاجتماع من المنعطفات التاريخية لمواطني دول المجلس للوصول بتوصيات تساعد على إيجاد وقاية من الأزمات العالمية من خلال العمل المشترك.

### ضرورات ملصقة

ويجزم الأستاذ هيد الشبيران كذلك بأن قمة مسقط تأتي في ظرف شديد التعقيد، حيث تتكالب الظروف الدولية مع فاتحة العام الجديد، وتنوع هذه الظروف: هناك الظرف السياسي المتشابك في المنطقة مع عناد إيران ضد القرارات الدولية والاتفاقيات العالمية في حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن جهة أخرى الظرف الاقتصادي الكارثي الذي يحل في اقتصاديات العالم من أقصاه إلى أقصاه، وتأثيراته على عيش الشعوب، وعلى مستقبل المنطقة بأكملها، ثم هناك الظرف الثقافي مع انتشار الإرهاب وتضاؤل مخرجات التعليم وانتشار الأمية وهبوط اعتمادات الحكومات للبحث العلمي. وأكد السفير محمد صبيح ثقته في حرص قادة مجلس التعاون خلال قمة مسقط على إعطاء أولوية لقضية العرب الأولى وهي قضية فلسطين المحتلة في ضوء نتائج أنا بوليس، مؤكداً وجود إجماع دولي حول عدالة القضية الفلسطينية، مما يستدعي إنجاح الجهود الرامية لإحلال السلام. وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، مشيراً إلى أن مبادرة السلام العربية فرصة لا تنكرر، حيث قدمت حلولاً واقعية لأكثر القضايا حساسية وخطورة.



د. أيمن فاضل:  
الخروج من  
أزمة العالم  
الاقتصادية لا يتم  
إلا من خلال عمل  
جماعي مشترك



فهد الشقيران:  
قمة مسقط تأتي  
في ظرف شديد  
التعقيد سياسياً  
واققتصادياً



حسام زكي:  
القمة الخليجية  
سوف تركز على  
دعم الشعب  
الفلسطيني من  
أجل مواصلة  
نضاله المشروع



أحمد بن حلي:  
أتوقع من  
قادة التعاون  
مناقشة أزمات  
المنطقة في ظل  
التحديات الراهنة

قضية الأسبوع

العدد 14 من 14 ديسمبر 2008

14

الجمهورية

والتعدين والثروات المائية.

ويجزم الأستاذ ممدوح الوالي على أن قمة مسقط كونها تمثل أول تجمع إقليمي عربي حيوي في ظل تحديات إقليمية ودولية ملتهمة أبرزها تداعيات الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تداعيات على المستويات السياسية والاقتصادية، وانخفاض أسعار النفط، حيث يتوقع أن يتدارس قادة التعاون التحديات الإقليمية لدول مجلس التعاون، إضافة إلى عدد من الملفات السياسية، على رأسها الملف الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي، وتطورات الأوضاع في لبنان، والسودان والعراق، وملف إيران النووي، وسير العمل في التعاون مع اليمن ومناقشة نتائج التقارير التي أعدتها الأمانة العامة حول دراسة استخدامات الطاقة النووية السلمية، ومطالبة إيران بالاستجابة لمساعى دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر الإماراتية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى المحكمة الدولية بجانب عدد من الموضوعات المتعلقة بمسيرة العمل المشترك، مثل مشروع الربط المالي، ودراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكك حديدية تربط دول المجلس، وتقرير متابعة قرارات المجلس الأعلى في مختلف مجالات العمل المشترك.

وحول الظرف الاقتصادي يقول الأستاذ فهد الشقيران أيضاً، أزمة الاقتصاد العالمي ألقت بظلالها على اقتصاديات العالم، والشعوب الآن تنتظر أجوبة حاسمة من حكوماتهم وتنتظر من هذه القمة إجمال القول في هذه الأزمة البشعة، والإجابة عن السؤال الشعبي بكل وضوح: هل هناك انعكاسات على اقتصاديات دول الخليج متفرعة من الأزمة العالمية، وما هو الضرر الذي على الفرد والمواطن التحضر له جراء تلك الأزمة، إنه سؤال الشارع اليوم، ماذا سيحل باقتصادنا؟

### البورصة والنفط

ومن جهته قال د. عايد المناع، تأتي القمة الخليجية المقبلة في ظل أوضاع اقتصادية متدهورة في العالم، وهذا أكثر ما يميزها ودول الخليج كانت من ضمن المتضررين خاصة في مجال البورصة وانخفاض أسعار النفط، ونحن نعتمد على النفط كمصدر دخل وهذا يطرح سؤالاً خطراً بالاعتماد على النفط كمصدر وثروة، بل لا بد من بدائل أخرى وضرورة التفكير لمواجهة الوضع الاقتصادي. كذلك تأتي القمة المقبلة بعد انتهاء فترة رئاسة جورج بوش وهو الرئيس الحديدي باراك أوباما ما يعني انتقال العهدة من الجمهوريين إلى الديمقراطيين وبالتالي ربما تكون المواقف الأمريكية أقل حدة مما

احتكارية لا ترى مصلحة في تطبيق العملة الخليجية الموحدة بسبب جشع بعض القوة في تنفيذ قرارات سوف تكون مشتركة، وهؤلاء لا يضعون الأمر على المحك ولعلنا نسأل ما فائدة القرارات إذا لم تنفذ؟

وأضاف د. بن طفلة قائلاً: أعتقد الإعلام الحي والواعي والإعلام الشفاف يكشف بعض القوة التي ترى لا مصلحة لها بتفعيل هذه القرارات، كذلك أعتقد أنه أن الأوان أن تكون هناك رقابة على هذه القرارات مثل مجلس شوري خليجي لتسمية الأشياء بأسمائها، كما أن الوقت ليس بصالح التأخير لا بد من التحرك واتخاذ خطوات جادة، قد تكون هناك أزمة قادمة تواجه أو تمس أرزاق الناس ومعيشتهم من دون أن نعرف مداها، منوها إلى أنه ليس متشائماً، بل لا بد من النظر للمؤشرات واتخاذ خطوات عملية.

وهيما يتعلق بالأولوية التي يرجح أن تشكل محاور الاهتمام والعمل الخليجي المشترك بالمرحلة القادمة قال د. بن طفلة: لا نريد أن نحمل مجلس التعاون الخليجي أزمات المنطقة وقضاياها، ولكن هناك مسألة القرصنة لا يجب ترك بحر عدن والمنطقة لتكون عرضة وصيداً سهلاً لدولة فاشلة كالصومال؛ لذا من الأهمية تدعيم قرار مجلس الأمن لحماية هذه المنطقة وغيرها من القرصنة وأيضاً دعم الدور اليمني فيما يتعلق بحماية المنطقة.

كذلك بالنسبة لإيران بأن يكون هناك صوت خليجي في شأن الملف النووي ولا يجب أن تكون الحلول دائماً بالعصا، بل بالجزرة والتعاون والانفتاح وهو ما يعود لصالحهم ويمود عليهم بالخير.

أما الملف العراقي أعتقد العراق أمره مهماً جداً؛ إذ إن دول الخليج تلعب دوراً جديداً في عورية العراق ولا يجب أن يترك الملف العراقي عرضة للأتراك والإيرانيين.

ومن جانبه يرى د. وحيد عبدالمجيد أن الملف الاقتصادي لقمة مسقط من أهم الملفات على جدول أعمال القمة بعد الجدال الحالي بين المنتجين والمستهلكين حول أسعار النفط، وملفات اقتصادية أخرى تتعلق بجذب الأموال الخليجية في الخارج وإعادة استثمارها في المنطقة بعد الأزمة المالية العالمية وانهيار بعض الصناديق السيادية الخليجية، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل فيما يعد التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء أحد الأهداف الأساسية للمجلس بوضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات والاتصالات والطاقة ودفع عملية التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة

عليه في السابق تجاه أطراف معينة مثل الحرب على الإرهاب أو إيران؛ إذ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار ذلك، وقد تكون الإدارة الجديدة أكثر حرصاً على حقوق الإنسان.

وأضاف قائلاً: أعتقد من أولويات ومحاور القمة المقبلة الأزمة الاقتصادية وكيفية التغلب عليها وعلى المشاكل الناجمة عن انخفاضات كبيرة بأوضاع البورصة وأسعار النفط؛ وهذا يتطلب أن تعمل دول الخليج كقوة اقتصادية في أوبك والمجموعة النفطية في التحكم بالأسعار كي لا تنهار أكثر فأكثر.

وبشأن الجانب الأجنبي فقد خفت العمليات الإرهابية لكن هذا لا يعني أن الأعمال الإرهابية قد انتهت، وينبغي الاستمرار بتعزيز قدراتنا الأمنية والعمل على تطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق لشعبنا استقرار وطمأنينة تعود على المواطن بمستوى أفضل.

### قمة صيوية وفاصلة

وحول الاتجاهات السياسية المتوقعة لقمة مسقط يرى السيد ياسين أن القمة المرتقبة من الممكن أن تلعب دوراً أساسياً واستراتيجياً في ملف إيران النووي والحديث عن ترتيبات أمنية إقليمية بعد الاتفاقية الأمنية بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة، وتخفيف حدة الاحتقان الشديد الحادث خلال الفترة الحالية بين السنة والشيعية في العراق، مشيراً إلى أن الأرقام تؤكد على أن هناك صراعاً مذهبياً في المنطقة، مؤكداً ضرورة معالجة هذه الأمور المعقدة على مستويين؛ الأول رئيسي وهو ضرورة أن تنظر دول مجلس التعاون الخليجي للأمور نظرة واقعية ونظرة أمنية وإحداث نوع من الائتلاف المجتمعي لكافة الأطراف المذهبية على الأرض العربية، فلا فرقة مذهبية أمام القانون وأمام الحقوق، وأيضاً يجب أن تكون هناك يقظة أمنية كبيرة جداً للمواقف التي تموج بالمنطقة وللمحرضين على مواقف معينة، وهؤلاء المحرضون يأتون من السنة والشيعية معاً.

ويشدد السيد ياسين على أن القمة يمكن أن تلعب دوراً محورياً في هذه الاتجاهات كلها خاصة، شريطة أن يكون هناك إرادة واضحة ومكاشفة للوصول إلى الوضع الاجتماعي الإقليمي والمواطني الذي يفترض أن يكون للجميع في هذه المنطقة حتى يعم السلام، وأيضاً لا بد من إقامة خط واضح فاصل ما بين ما تموج به الأطراف المحيطة بالمنطقة الخليجية من تموجات سواء على صعيد ما يحدث في العراق أو فيما يخص الملف النووي الإيراني وأيضاً ما يحدث في لبنان أو التهديدات لسوريا فكل هذه المناطق محيطة بالمنطقة الخليجية وليس ببعيد ما يحدث في فلسطين، فالعرب جميعاً مستهدفون والمنطقة الخليجية باتت الأكثر استهدافاً، ولذلك تأتي هذه القمة في مرحلة توقيتية فاصلة لمنطقة الخليج بشكل خاص وللمنطقة العربية بشكل عام، لا بد من التنبه لها حتى يدرأ الخطر عن الجميع، مشيراً إلى أن قمة مسقط تعتبر قمة فارقة، لأنها تنعقد وسط أجواء خطيرة تمر بها المنطقة



من التخلف والجهل ولن نستقوى على المصاعب والتحديات ونحن مجتمعات استهلاكية، ولن يكون بإمكاننا أن نوظف ما توافر من خبرات بشرية وقدرات مادية بدون تخطيط وبدون اختلاط مع العالم، وهو يستلزم أن نغير لأن الله لن يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. وإذا كان الخير وبحبوحة النفط قد أسعدتنا ووقرت الرفاه لنا على مدى عدة عقود أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم، فإن الكساد وانتهاء عصر النفط قد يكلفنا الكثير؛ وهو ما يوجب على القمم الخليجية أن تعد من الآن إلى مرحلة ما بعد النفط قبل فوات الأوان؛ لأننا ما زلنا بعيدين جداً عن متطلبات البقاء وسنواجه مصاعب حقيقية سواء تحولنا إلى وحدة خليجية واحدة بنظام سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي متجانس ومتطابق بالفعل لا بالشكليات والتمنيات أو بقينا على ما نحن عليه الآن؛ وهي حالة لا تختلف كثيراً عما كنا عليه قبل قيام المجلس إلا أن تطوير حالة المجلس والشروع في ترجمة التوجهات والأهداف النبيلة التي قام من أجلها المجلس سيجعل من ثمن البقاء أقل تكلفة ويوفر لنا أسلحة إنسانية واقتصادية تجعلنا أكثر قوة وأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتنا أمام الله وهو الجزء الأهم، وأمام التاريخ لأننا أمة أكرمها الرحمن بما لم يعطه لسواها.

#### إدراك الصقائق

ولا يشك د. وحيد حمزة هاشم أن المستقبل سيكون نتاجاً لما يتمخض عنه الحاضر من قرارات وسياسات لا بد أن تضع في اعتبارها كافة المتغيرات الإقليمية والعالمية بما فيها تحديات ومخاطر؛ لذلك فإن الدول الخليجية باتت من الواضح في لقاءاتها المتواصلة تدرك هذه الحقائق وتعمل على مواجهتها بكل ما لديها من قدرات وإمكانات لحلها أو لتفتيت مخاطرها كي يغدو المستقبل أكثر أمناً واستقراراً لجميع دول المنطقة دون استثناء. وفيما يتعلق بمستقبل دول مجلس التعاون على ظهور مؤشرات الوضع الإقليمي والدولي قال د. عايد المناع: المستقبل يعتمد بالفعل على تعاون حقيقي وتعزيز التفارب، وأعتقد أن حل الخلاف السعودي - القطري كان بشري طيبة ومؤشراً إيجابياً، كذلك كيفية معالجة العلاقة مع إيران؛ إذ المطلوب المزيد من التراجع الإيراني من التدخل في الشأن العراقي والخليجي والانفتاح على إيران اقتصادياً وثقافياً خاصة أنها دولة مهمة، وعليها أن تعرف علاقاتنا معها حدوداً وليس حدوداً مطلقة؛ مشيراً إلى مشكلة الجزر ما زالت قائمة. وقال أعتقد ينبغي أن نتصارع مع إيران في خصوص الملف النووي، وأيضاً ينبغي لنا دور في إقناعهم بتجنب أي تأزيم للأوضاع؛ لأن مع نهاية رئاسة بوش لا يعني التساهل في هذا الخصوص، نحن نعلم أن الديمقراطيين علاقتهم أكثر حميمية مع الإسرائيليين وهذا يعني أن الملف قائم.

العربية بالكامل، من أزمة مالية عالمية وتغير في الإدارة الأمريكية وصعود قوى إقليمية ودولية.

#### الصدر والصيغة

ويعتد د. عبدالله العريب معظم الملفات، الإقليمية والدولية التي أشار إليها المشاركون فيما سبق، وكذلك التوترات السياسية المختلفة؛ مشيراً إلى القلق لدى دول التعاون الخليجي من هبوط أسعار البترول المفاجئة. ويقول د. العريب: الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجية مدروسة ودقيقة لمواجهة هذه الأزمات، فالموارد المالية لهذه الدول في ظل انخفاض أسعار البترول قد تتعرض للعجز وبالتالي لا تستطيع هذه الدول الوفاء بالتزاماتها الدولية والمحلية. ولهذا كما يرى د. العريب تكون من أولويات الأهداف التي ترجح أن تشغل محاور واهتمام العمل الخليجي المشترك في الفترة القادمة هي: الأمن الجماعي وانشاء نظام اقتصادي مشترك وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية متوازنة مع دول العالم وفي ظل مصالح مشتركة، كذلك إعادة النظر في كمية إنتاج وتصدير النفط وتفنين الصرف، والابتعاد عن التوتر في علاقات هذه الدول مع الدول الأخرى.

ويضيف د. العريب: لا يستطيع أحد في ظل الظروف المتغيرة أن يتنبأ بالمستقبل في ظل المؤشرات الإقليمية حالياً، فمن كان يتوقع أن ينزل سعر البترول إلى هذا المستوى من التدهور من الأسعار؛ كما أن هناك بوادر إحياء الحرب الباردة بسبب التوتر في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فالمستقبل شامخ لذلك يتطلب من دول الخليج الحذر والحيطه وتقدير الوضع الإقليمي الدولي تقديراً سليماً بحيث تستطيع هذه الدول أن تحافظ على أمنها الجماعي والسياسي والاقتصادي بصورة دقيقة ومتوازنة دون إفراط أو تفريط، والأمر في النهاية يحتاج إلى اليقظة التامة للظروف والمعطيات الدولية، والتشجيع على الاندماج الاقتصادي، ووحيد الأنظمة النقدية والدمج بين الشركات خيار لا بد منه مع إعادة هيكلتها، مع خفض الضريبة على الشركات الأجنبية، مع ضرورة إعادة النظر في الخطة الخماسية لدول الخليج في ضوء هذه المتغيرات الاقتصادية؛ وذلك لترتيب الأولويات من جديد والتركيز على المشاريع التنموية والحيوية.

#### ملامح المستقبل

ويدعو د. أيمن فاضل دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز النشاط التجاري بين الدول الأعضاء ومن خلال إزالة الرسوم الجمركية وترسيخ مفهوم المواطنة الخليجية؛ لذلك يجب العمل أسرع من أي وقت مضى لإنجاز ما تبقى من مناهج الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس وبالأخص العملة الخليجية الموحدة، ويشير د. أيمن فاضل إلى أن دول مجلس التعاون تعتبر بشهادة الخبراء الدوليين أقل الدول تضرراً من انعكاسات الأزمة العالمية؛ وهذا يرجع إلى النظرة المحافظة لدى محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون في التعامل مع الأحداث الاقتصادية وعدم المغامرة فيما عرف عنه عالمياً من أزمة الرهن العقاري والمشتقات التي أفرزتها السوق المالية الدولية فهذا شكل صمام أمان لاقتصاديات دول المجلس.

وعلى ذات الإطار يقول د. هشام الديوان: من المهم جداً أن نعرف ما تريد، وأن نعمل على أن نجتمعنا المصالح بالإضافة إلى كل التوايت الأخرى وهي هويتنا وعقيدتنا ووجودنا ورسالتنا، وهي مصالح لن نتحقق ونحن نعاني



د. وحيد  
عبدالمجيد:  
الملف الاقتصادي  
لقمة مسقط من  
أهم الملفات  
على جدول  
أعمال القمة



ممدوح الوالي:  
يتوقع أن يناقش  
قادة التعاون  
التحديات الإقليمية  
وتداعيات الأزمة  
المالية العالمية



د. سعد بن طفلة:  
هناك ملفات  
ساخنة على  
الساحة أبرزها  
الملف المالي



د. عبدالله العريب:  
هناك ضرورة  
لإعادة النظر في  
الخطة الخماسية  
لدول الخليج في  
ضوء المتغيرات  
الاقتصادية